

الديوان

بلاغ صحفي

انعقد يومه الأحد 31 يناير 2010 بمدينة الرباط اجتماع مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية ، وفي ختام أشغال هذا المجلس وجه السيد صلاح الدين المزور وزير الاقتصاد والمالية كلمة رحب فيها بالدكتور احمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين وبالطاقم الإداري والفني للبنك، ونوه فيها بالدور الطلائعي الذي يلعبه البنك في مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية، مشيرا في هذا الصدد الى أن المغرب كان سباقا إلى إرساء دعائم التعاون والتآزر الإسلامي وترسيخ مقوماته ، وذلك بالموازاة مع مواصلة مسيرته التنموية الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والنماء الاجتماعي.

كما استعرض السيد الوزير العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف بلادنا وبالخصوص ضمان نمو اقتصادي قوي ومستدام وتوطيد الاستقرار الماكرو اقتصادي وتسريع الإصلاحات الهيكلية والقطاعية ، مشيرا الى مختلف الاوراش الكبرى المهيكلة التي اطلقتها بلادنا لتعزيز البنيات التحتية والانتاجية ، وكذا السياسات القطاعية التي تعطي رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين.

وقد اشار السيد وزير الاقتصاد والمالية ان بلادنا قامت خلال السنتين الاخيرتين بتعزيز اليات التشاور بين القطاعين العام و الخاص عبر انشاء لجنة لليقظة الاستراتيجية قامت ببلورة اجراءات مصاحبة مكنت من التخفيف من اثار الازمة العالمية على بلادنا والحفاظ على مناخ الثقة، كما استشرف السيد الوزير افاق تعزيز التعاون الثنائي مع البنك الاسلامي للتنمية.

ومن جهته شكر الدكتور احمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية السيد وزير الاقتصاد والمالية على احتضان المملكة المغربية لاشغال اجتماع مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، وعلى التسهيلات والترتيبات التي ساهمت في توفير شروط نجاحه ، كما نوه بالشراكة الناجحة بين المملكة المغربية ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية ، معربا في ذات الوقت عن استعداد البنك لدعم المسيرة التنموية لبلادنا وتطلعه لتطويرها والرفي بها الى المستوى المنشود لها .

وقد تمت بعد ذلك مراسيم التوقيع بين المغرب والبنك الإسلامي للتنمية على اتفاقيات تمويل مشروع تزويد جنوب مدينة فاس والعالم القروي بإقليم تازة بالماء الشروب بمبلغ 50.3 مليون دولار (حوالي 402 مليون درهم مغربي) ، حيث ترأس حفل التوقيع

عن الجانب المغربي السيد صلاح الدين المزوار وزير الاقتصاد والمالية بحضور السيدة أمينة بن خضرة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، والسيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، والسيد علي الفاسي الفهري المدير العام للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ، أما عن جانب البنك الإسلامي للتنمية فقد ترأس هذا الحفل الدكتور احمد محمد علي رئيس هذه المؤسسة بحضور السادة أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك .

وقد ألقى السيد وزير الاقتصاد والمالية بهذه المناسبة كلمة نوه فيها بالعناية الخاصة التي يوليها البنك لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المغربية من خلال تمويل مشاريعها الإنمائية.

ومن جهته أشاد الدكتور احمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالعلاقات الممتازة القائمة بين البنك والمغرب، مركزا على اهتمام البنك المستمر والمتزايد بتمويل المشاريع المغربية ذات الطابع الإنمائي والاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية متعددة الأطراف أنشئت سنة 1975 بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع التنمية بصيغ إسلامية متنوعة كالمساهمة في رؤوس الأموال ، المشاركة في الربح ، القروض، التأجير، البيع لأجل ، الاستصناع وتمويل مشاريع القطاع الخاص وتطوير المبادلات التجارية فيما بين الدول عن طريق منح التسهيلات المالية والتأمينية لعمليات التجارة.

وقد فاق المجموع التراكمي للتمويلات التي قدمها البنك لبلادنا خلال فترة 1975-2009 مبلغ **3.4 مليار دولار**

أمريكي (27,3 مليار درهم مغربي) ، وقد همت تدخلات البنك في بلادنا قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني تتعلق بالخصوص بالفلاحة والري والسدود والكهربة القروية والماء الصالح للشرب وشبكة الطرق السيارة إلى غير ذلك من القطاعات الحيوية، علاوة على عمليات التجارة الخارجية و المعونات الفنية للمساهمة في تمويل دراسات الجدوى والدعم المؤسسي .

المملكة المغربية

كلمة

السيد صلاح الدين المزوار،

وزير الاقتصاد والمالية

أمام مجلس المديرين التنفيذيين

للبنك الإسلامي للتنمية

الرباط في 31 يناير 2010

باسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

معالي الأخ الدكتور احمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
أصحاب السعادة أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين؛
حضرات السادة؛

يسعدني في مستهل هذه الكلمة، أن أرحب بمعالي الأخ الدكتور أحمد محمد علي
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبأصحاب السعادة أعضاء مجلس
المديرين التنفيذيين وبكافة منسوبي البنك الإسلامي للتنمية ، متمنيا لكم إقامة طيبة في
بلدكم الثاني المملكة المغربية.

كما أود ان أعرب لكم في ذات الوقت عن مشاعر الاعتزاز باستضافتنا لأحد
اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الذي نعتز بالانتماء اليه، سائلين المولى عز
وجل ان يوفق مسعاكم لما فيه خير الامة الاسلامية.

ولا يفوتني في هذا المقام، الإشادة بحنكة معالي الأخ الدكتور احمد محمد علي
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، وبقيادته الحصيفة في تسيير شؤون هذه
المؤسسة، التي ساهمت في توطيد دعائمها والرقى بها الى مصاف المؤسسات الدولية
الرائدة في مجال التمويل الإنمائي، والشكر موصول لأصحاب السعادة المديرين
التنفيذيين على جهودهم الدؤوبة ومساعدتهم الحميدة لانجاح تنفيذ برامج هذه المؤسسة
وتطويع بناتها وساساتها الدفع بها لبلوغ أهدافها النبيلة.

معالي الأخ الدكتور احمد محمد علي ؛
أصحاب السعادة ؛ حضرات السادة ؛

ان وقفة تأمل وتقييم للأشواط التي قطعتها مؤسستنا العتيدة في مسيرتها
التنموية تبرز لنا الدور الطلائعي الذي لعبته سواء في مجال دعم التنمية الاقتصادية
والاجتماعية في البلدان والمجتمعات الاسلامية، او من حيث تعزيز عملها الاقتصادي
المشترك .

فمن خلال استقراء سجل منجزاتها، يمكننا ان نستشف بكل فخر التطورات
الاجيائية سواء على مستوى نشاطها التمويلي وتوجهاتها الاستراتيجية، او من حيث
تعزيز مواردها الذاتية وتنويع عملياتها وتطوير سياساتها واساليبها، ووضع اليات
ونوافذ تمويلية جديدة للاستجابة لمتطلبات أعضائها ومواكبة التحولات الاقتصادية
والمالية الدولية.

كما أننا نعتر بكون مؤسستنا العتيدة استطاعت ان تحصل للسنة الرابعة
بشكل متتالي على اعلى مستوى للتصنيف الائتماني (**Triple A**) على المدى
الطويل رغم الرجة التي عرفتها الساحة المالية الدولية من جراء الازمة المالية
العالمية، وهو انجاز يعد مدعاة فخر لنا جميعا ، كما أنه دليل على نجاعة السياسات
المالية للبنك وحرص قيادته على اعتماد اعلى معايير الحصافة.

وإننا إذ نشيد بالجهود الحميدة للبنك في المجالات المذكورة، لنتطلع إلى أن
يكثف من تدخلاته لتحسين فرص التنمية في الدول الاعضاء من خلال :

* تعبئته للمزيد من الموارد المالية الميسرة لمساعدة الدول الاعضاء على مواجهة
الاكراهات الدولية وتمويل مشاريعها الانمائية، سواء عن طريق تطوير موارده الذاتية

او توظيف جدارته الائتمانية لتعبئة الموارد الخارجية في الأسواق المالية العالمية بشروط تفضيلية.

-2-

* تكثيف البنك لتدخلاته لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدول الأعضاء، مع التركيز على القطاعات الإستراتيجية كالبنية الأساسية والفلاحة والصناعة، وتوفير المزيد من الموارد الميسرة لدعم البعد الاجتماعي للتنمية في الدول الأعضاء للمساهمة في الحد من وطأة الفقر والتخفيف من حدة البطالة والرفع من المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي للسكان.

* مواصلة الجهود في مجال ارساء دعائم التعاون والتضامن الاسلامي وتوطيد الترابط بين اقتصاديات الدول الاسلامية ، وتمتين وشائج التآخي وعرى التلاحم فيما بينها .

معالي الأخ الدكتور احمد محمد علي ؛

أصحاب السعادة ؛

حضرات السادة؛

لا يخفى عليكم ان المغرب إيمانا منه باهمية العمل المشترك كان سابقا إلى إرساء دعائم التعاون والتآزر الاسلامي حيث عمل بثبات لتفعيله وترسيخ مقوماته، كما ان المملكة المغربية اليوم تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس عاقدة العزم على المضي قدما في توطيد دعائم هذا التعاون وتوسيع آفاقه، وذلك بالموازاة مع مواصلة المسيرة التنموية لبلادنا الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والنماء الاجتماعي.

واسمحوا لي في هذا المجال أن أتطرق إلى بعض العناصر الأساسية في السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف المملكة المغربية ، ويتعلق الأمر بضمان نمو

اقتصادي قوي ومستدام يساهم في خلق فرص الشغل وتحسين معيشة المواطن وتوطيد الاستقرار الماكرو - اقتصادي وتسريع الإصلاحات الهيكلية والقطاعية.

-3-

وهكذا فإن بلادنا حققت في السنوات الأخيرة إصلاحات أساسية نذكر منها على الخصوص :

- * تطوير القطاع المالي لتحسين شروط تمويل الاقتصاد وتنويع مصادر التمويل؛
- * تحرير الاقتصاد ومواصلة مسلسل الخصخصة لتعزيز دور القطاع الخاص في مسلسل التنمية ؛
- * إصلاح الإدارة وتحسين مستوى ونوعية الخدمات، وتفعيل ديناميكية عدم التركيز لتحسين فعالية الإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع المبادرة الحرة ؛
- * تعزيز الانفتاح الاقتصادي واندماج بلادنا في السوق العالمي من خلال أساسا الحصول على وضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي وإبرام اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع تركيا والعالم العربي؛
- وبالموازاة مع ذلك قامت بلادنا باطلاق اوراش كبرى مهيكلة تتوخى تعزيز البنيات التحتية والانتاجية، تهم بالخصوص :

* ميناء طنجة المتوسط ؛

* برنامج الطرق السيارة ؛

* برنامج الموائى ؛
* برنامج الكهربية القروية ؛

وإن من شأن الجهود الرامية إلى تطوير البنية التحتية واللوجستية أن تجعل من قرب المغرب من أوروبا ميزة تنافسية هامة وعاملا محفزا للاستثمارات الوطنية والخارجية.

-4-

كما أن بلادنا قامت ببلورة سياسات قطاعية تحدد أهدافها على المدى المتوسط وتعطي الإمكانات اللازمة لإنجاح هذه السياسات كما أنها تتيح رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين :

- * مخطط المغرب الأخضر للتنمية الشاملة والمندمجة في القطاع الفلاحي؛
- * الميثاق الوطني للتبثاق الصناعي **Plan Emergence** الرامي الى احداث الفضاءات الصناعية المندمجة ومراكز الخدمات عن بعد والاقطاب المتخصصة ؛
- * مخطط الطاقة الوطني الرامي الى تنوع مصادر الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة واعتماد الاندماج الجهوي والنجاعة الطاقية ؛
- * استراتيجية تنمية القطاع السياحي الرامي الى تعزيز البنيات التحتية للسياحة عبر المخطط الأزرق ومخطط مدائن ومخطط بلادي والسياحة القروية؛
- * مخطط المغرب الرقمي **Maroc Numérique** في مجال الاتصالات الرامي الى تعميم استعمال

التكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال؛

- * استراتيجية تنمية الموارد السمكية **Halieutis** الرامية الى احداث 3 اقطاب للتنمية في

وإلى جانب السياسات القطاعية التي تتوخى اعطاء رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين ، قمنا خلال السنتين الاخيرتين بتعزيز آليات التشاور بين القطاع الخاص والعام عبر إنشاء لجنة لليقظة الاستراتيجية قامت بدور هام يتجلى في بلورة اجراءات مصاحبة مكنت من التخفيف من آثار الأزمة العالمية على بلادنا والحفاظ على مناخ الثقة.

معالي الأخ الدكتور احمد محمد علي ؛

أصحاب السعادة ؛

حضرات السادة؛

-5-

إن المملكة المغربية تعتبر البنك الاسلامي للتنمية شريكا أساسيا لها في تمويل التنمية ، وأود في هذا الإطار الإشادة بدعمه المستمر للجهود التنموية لبلادنا من خلال المساهمة في تمويل مشاريعها الإنمائية بغلاف مالي فاق حجمه **3,4 مليار دولار (27,3 مليار درهم)** إلى غاية سنة 2009، حيث شملت تدخلاته أغلب القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني كالزراعة والري والسدود والماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة الطرق السيارة، بالإضافة إلى المعونات الفنية للمساهمة في تمويل دراسات الجدوى وإعداد المشاريع.

د

ما أن النقلة النوعية التي عرفتها علاقات بلادنا مع البنك خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009/2007)، حيث تم تخصيص حوالي **700 م \$ (5,6 مليار درهم)** للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية حيوية، تجسد الشراكة المتينة وعلاقات التعاون المثمرة القائمة بين الطرفين.

وإننا إذ نثمن هذا الدور الإيجابي الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية في دعم مسيرة التنمية في المملكة المغربية ، ننتطلع الى قيامه بما يلي :

* تحسين شروط تمويل البنك من خلال مراجعة سياسة تسعيرته للهامش الثابت المحدد في 5,1%، والهامش المتغير، هذه الشروط التي تعد نسبيا مرتفعة بالمقارنة مع كل من المؤسسات الدولية للتمويل الائتماني، وشروط التمويل في السوق المغربي التي هي اقل من 4,5 % لمدة 30 سنة بدون تحمل مخاطر الصرف.

* مواصلة البنك لجهوده في مجال تبسيط الإجراءات المالية والمساطر الإدارية والعمل على موازنة مساطره وإجراءات تمويله مع المساطر الوطنية المغربية لإضفاء طابع التنافسية على تمويلات البنك وتسهيل عملية الاستفادة من آلياته ومنتجاته المتاحة.

-6-

* تعزيز دور المكتب الاقليمي للبنك بالرباط، الذي اغتتم الفرصة للاشادة بدوره الايجابي، عبر منحه المزيد من الصلاحيات ومدته بالموارد البشرية المؤهلة ليقوم بدور بعثات البنك الخاصة باستكشاف وتقييم المشاريع، والتوقيع على الاتفاقيات وتوسيع صلاحياته في مجال السحوبات، لتحقيق السرعة والفعالية في تمويل المشاريع المغربية، والتخفيف من التكاليف الادارية للبنك .

* تكثيف تدخلات البنك ببلادنا في مجال تمويل عمليات التجارة الخارجية المغربية وتنويع المتعاملين من خلال التواصل والتعريف بمنتجات البنك في هذا المجال، مع الاستثمار في تحسين شروط واجراءات التمويل، خفض كافة التكاليف

* تفعيل نشاط المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وضمان الصادرات ببلادنا من خلال الترويج لخدماتها، وتخفيض كلفة ضمانها لاضفاء طابع الجاذبية والتنافسية على خدماتها التامينية .

* اتخاذ إجراءات تمكن من تعزيز مشاركة المقاولات والمكاتب الاستشارية المغربية في تنفيذ المشاريع وإعداد الدراسات التي يمولها البنك في الدول الاعضاء.

* التأكيد على الأهمية التي توليها بلادنا لآلية التعاون الفني القائمة بين المغرب والبنك والدول الافريقية والتي نطمح الى تطويرها لتصبح نموذجا يحتذى به في مجال الشراكة مع البنك لتعزيز التعاون الفني في إفريقيا جنوب الصحراء.

تلكم بعض المرئيات والافكار التي رغبت ان اطرحها على حضراتكم والتي اتطلع الى ان يأخذها مجلسكم الموقر بعين الاعتبار لتفعيل دور مؤسستنا العتيدة في مجال تعزيز قدراتنا التنموية لكسب رهانات التنمية ومواكبة التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الساحة الدولية.

وفي الختام يسعدني ، أن أجدد عبارات الشكر والامتنان لمجلسكم الموقر على عقد اجتماعه بالمملكة المغربية، هذا الاجتماع الذي اتاح لنا فرصة هذا اللقاء المثمر، فمرحبا بكم مجددا في بلدكم الثاني بين اخوانكم واصدقائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛